

نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد (الدارمي)

وإدعى المعارض أن من الأحاديث التي تروى عن رسول الله ﷺ أحاديث منكورة مستشنة جدا لا يجوز إخراجها فألف منها أحاديث بعضها موضوعة وبعضها مروية تروى وتوقف لا يتقدم على تفسيرها يوهم من حواليه من الأغمار أن آثار رسول الله ﷺ كلها ما روي منها مما يغيظ الجهمية في الرؤية والنزول والصفات التي رواها العلماء المتقنون ورأوها حقا سبيلها سبيل هذه المنكرات التي لا يجوز إخراجها ولا الإعتماد عليها ثم أقبل عليها بعدما أقر أنها منكرات مستشنة يفسرها ويطلب لها مخارج يدعو إلى صواب التأويل في دعواه .

ويحك أيها المعارض وما يدعوك إلى تفسير أحاديث زعمت أنها مستشنة لا أصل لها عندك ولا يجوز التحدث بها فلو دفعتها بعلمها وشنعها عندك كان أولى بك من أن تستنكرها وتكذب بها ثم تفسرها ثانية كالمثبت لها على وجوه ومعان من المحال والضلال الذي لم يسبقك إلى مثلها أحد من العالمين .

فادعيت أن من تلك المنكرات ما روى أبو أسامة عن هشام بن